

الهيمنة في النظام الدولي ، أي قيود

د. يوسف عنتر

باحث في العلاقات الدولية

أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات

بالناظور

"نحن نشكل النقطة المركزية ويجب أن ن حافظ على

هذا الموقع (...). فملى الولايات المتحدة أن تقود

العالم كاملة مشمل الحق والقوة أخلاقيا وسياسيا

وعسكريا، كي تكون النموذج لجميع الشعوب".

السيناتور الأمريكي جيسي هلمز¹

تهيمن الولايات المتحدة على الساحة الدولية كليا²، بعد نهاية الحرب الباردة وانهايار القطبية الثنائية وتفكك أوصال الاتحاد السوفيتي سابقا، مستفيدة من العديد من العوامل وفرت لها أسباب التفرد شبه المطلق بقيادة العالم. موظفة في ذلك أهم الآليات والمؤسسات الدولية، من قبيل الحلف الأطلسي والبنك الدولي وصندوق

¹ Jesse Helms, Entering the pacific century, Heritage foundation, Washington, D.C, 1996
² للوقوف على مختلف مكونات هذه الهيمنة، انظر، Serge sur, I hégémonie américaine en question, volume 3, 2002, و Paul Marie de la gorge, « Washington et la maîtrise du monde », le monde و www. AFRI-ct.org .diplomatie, Avril 1992

النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، كهيآت رئيسية تخضع للسيطرة الأمريكية، وفق التوجهات التي يرسمها صناع القرار الأمريكيين، العسكريين والسياسيين والاقتصاديين³.

غير أن قانون التاريخ يفيد بأن كل محاولة لدولة من الدول لفرض هيمنتها الكليّة تولد المقاومة، التي بدورها تضع قيودا من أشكال مختلفة، سواء من جانب دول أخرى أو من لاعبين آخرين غير الدول.

التعددية القطبية وسياسة توازن القوى

يرى الكثير من الدارسين للعلاقات الدولية، أنه لن يكون هناك مخرج من الوضع الراهن ولا إمكانية لوقف تدهور الأوضاع الدولية ولا يمكن تصور وضع حد للهيمنة الأمريكية إلا في حالة نجاح مجموعة دولية كبيرة، ومن ضمنها بعض الدول الصناعية المهمة، في تكوين قطب قادر على خلق شروط جديدة من توازن القوى تسمح بإعادة النظر في أسلوب إدارة الشؤون الدولية الذي ربطته واشنطن بتحقيق السيطرة الكليّة⁴. ويعتقد الكثيرون، وبشهادة التاريخ، أن تفوق الولايات المتحدة سيحفز على تشكيل تحالف مضاد وموازي لقوتها وسيحد في نهاية الأمر من قوتها. وكما يقول عالم السياسة (الواقعي) كينيث والتز: "سيتفاعل كل من الأعداء والأصدقاء كأنهم دول عليها دائما أن تكون تحت التهديد، أو أن أحدهم يسيطر على الآخر، سيعملون على إعادة التوازن في ميزان القوى، فالوضع الحالي في السياسة الدولية غير طبيعي"⁵.

وعليه فإن السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة ستكون الفترة التي ستحدد فيها صورة العالم المتعدد الأقطاب، مع تغير الأوضاع في أكثر مناطق العالم نفوذا، بالإضافة إلى النمو غير المتوازن لمراكز القوى والتأقلم المستمر لعلاقاتهم بين بعضهم، وبزوغ الصين واليابان ودول الآسيان⁶ والهند والاتحاد الأوروبي..، من المتوقع أن يتشكل نموذجا سياسيا لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا وأوروبا وآسيا، وخمس مراكز قوى هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي⁷

³ Groupe de travail ONU, Les directoires qui assurent l'hégémonie des grandes puissances, 29-01-2007, www.ATTAC France/Savoirs.net.

⁴ Samir Amin, Pour un monde multipolaire, Le monde diplomatique, juin 2006

⁵ Keneth waltz, Globalization and American power, The national interest, spring

⁶ تعني دول جنوب شرق آسيا وتضم كل من: ماليزيا والفلبين وسنغافورة واندونيسيا والتايلاند وبروناي وفيتنام والاوز وبرماتيا.

⁷ ويبدو الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا أكثر طموحا لإقامة نظام متعدد الأقطاب. أنظر Zaki laid, La question multipolaire. septembre 2003, www.Ceri-science-po.org, وسنعالج هذه الفكرة ضمن الفكرة السادسة.

واليابان والصين وروسيا⁸. المكون الأساسي لهذه القوى داخل هذا النموذج ربما سيكون كالتالي:

الولايات المتحدة ستحتفظ بوضعها كقوة عظمى وحيدة، لكن قوتها ونفوذها لن يقارن بما كان عليه في الماضي.

ويشهد العالم حالياً عودة روسيا فاعلاً دولياً مؤثراً في الخارطة الجيوسياسية العالمية، ليس من منظور قومي تقليدي، ولا من موقع إيديولوجي كما كان الشأن أيام الحرب الباردة، وإنما من منطلق رؤية واقعية لمصالحها الحيوية التي تنتظم حول محدد ثابت وهو تأمين دور فاعل وحضور وازن وقوي في الفضاء الأورواسيوي الذي تشكل قوة توازن محورية فيه. وتستند هذه العودة الروسية إلى جملة من الاعتبارات أهمها، خروج روسيا من نفق الأزمة الخانقة الذي دخلته منذ تفكك الدولة السوفيتية، وبوادر الاستقرار السياسي الذي حققته في عهد بوتين بفضل الإصلاحات المتتالية.

ومن المتوقع أن تلعب الصين دوراً أكثر حيوية على ساحة السياسة العالمية⁹، فمع صعودها داخل القوة الإقليمية بالإضافة إلى القوة العالمية¹⁰، وبحث اليابان عن مكانة سياسية عالمية، حيث سيلقى مثلث العلاقات بين الصين واليابان والولايات المتحدة تأثيراً كبيراً ليس فقط على منطقة الأبيك ولكن على العالم كله، بل أكثر من ذلك فإن العلاقات الأمريكية اليابانية سوف تبقى جيدة، بل ربما أفضل من العلاقات الصينية الأمريكية¹¹، وعلى ما يبدو فإن روابط الصين مع روسيا في المستقبل القريب ستكون أقوى منها مع الولايات المتحدة، خاصة بعد توقيع العملاقين على اتفاقيات إستراتيجية أهمها اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في 1996، والبدء في تسوية الخلافات الحدودية بينهما وإبرام اتفاقية اقتصادية تتعهد بموجبها الصين على شراء 10 في المائة من الغاز الروسي، الذي تحتاجه الصين لتحريك عجلتها توسعها الاقتصادي المتنامي إلى جانب المناورات العسكرية والمواقف المشتركة حيال بعض القضايا الدولية. ويرى المحللون أنه بالرغم من وجود إرث الخلاف بين الصين وروسيا إلا أنه لا يمنع أن يكون هناك تحالف بينهما، ويرى البعض أن قيام أي تقارب بينهما سيكون رادعاً لأمريكا التي تحاول فرض هيمنتها على العالم خاصة أن هذه الأخيرة

⁸ تعتبر روسيا الأحادي القطب مخالف للقانون وللأخلاق. وأن الهيمنة تغذي سعي عدد من البلدان لامتلاك سلاح الدمار الشامل وكذا ظهور الإرهاب. جاء هذا على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام المشاركين في مؤتمر ميونخ بألمانيا حول مسائل سياسة الأمن. في www.voltairenet.org.2007/02/15.

⁹ راجع في هذا الصدد: Chine nouveaux enjeux géopolitique, Revue Hérodote, n 125, Edition découverte, Paris 2007.

¹⁰ وذلك بالرغم من المضايقة الأمريكية حول تابوان وحقوق الإنسان والحد من الإنتاج النووي والعجز التجاري وانفتاح السوق، ولا يوجد لديها النية للتوقف عن هدفها الاستراتيجي في مضايقة الصين.

¹¹ تعرف العلاقة الصينية الأمريكية عدة مواضيع خلافية: اختلال الميزان التجاري بين البلدين، قلق الصين من التقارب الأمريكي-التايواني، القلق الأمريكي من التقارب الصيني الإيراني، الصراع الاستراتيجي حول السودان (النفط و الموقع الاستراتيجي).

تسعى جادة نحو التمدد وفرض سيطرتها على القارة الآسيوية التي تعتبر محيطا إقليميا بين البلدين، من خلال التقارب أو بسط نفوذها على دول كإيران وكوريا وأفغانستان والعراق في مقابل تهديدها لدول أخرى مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية وغيرها.

وعلى أي حال لن تستطيع أمريكا واليابان تجاهل عامل القوة العسكرية للصين¹² عند اتخاذ إستراتيجيتها في منطقتي الأيبك¹³ وأوراسيا¹⁴ بالإضافة إلى التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في هذين المحيطين الإقليميين.

ويرى البعض¹⁵ أن إقامة توازن للقوى يبقى أيضا خيارا أمريكيا ليحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة، ويقوم هذا التوازن على إشراك الدول الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وقد تنضم إليه الهند واندونيسيا والبرازيل. ولدفع العالم في هذا الاتجاه فإن الولايات المتحدة ستنتهي تواجدتها في أوروبا، حين يستكمل الأوروبيون قدراتهم الذاتية وتوازنهم مع روسيا بما يمنع أيضا هيمنة ألمانيا على أوروبا، ولن تتورط أمريكا عسكريا في النزاعات المحلية في هذه المناطق، وتترك مناطق الاتحاد السوفيتي السابق للنفوذ الروسي، وينشأ توازن صيني ياباني، وتتحده الكوريتان، ومن شأن ذلك أن يمنع الهيمنة الإقليمية لأي دولة في آسيا، وينتهي الوجود العسكري الأمريكي. ويحقق نظام توازن القوى للولايات المتحدة في هذه الحالة تخفيضا في إنفاقها العسكري، ويقلل من حاجتها إلى نشر القوات العسكرية في المناطق الساخنة في العالم، مما يمنحها حرية أكبر في متابعة مصالحها الاقتصادية دون اعتبار للتحالفات السياسية والعسكرية. ومن شأن هذا الوضع أن يوفر فرص السلام في العالم على حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: "الوقت الوحيد في تاريخ العالم الذي حظينا فيه على فترات ممتدة من السلام، كان الوقت الذي ساد فيه التوازن في ميزان القوى، وأنه عندما تصبح أمة واحدة أقوى بكثير وبشكل غير محدود ولا متناهي عن منافسيها الحيويين، فإن خطر الحروب يبدأ بالظهور"¹⁶.

¹² تتخوف الولايات المتحدة كثيرا من القدرات العسكرية الصينية. ويذعكس هذا التخوف في التقارير الإستراتيجية الثلاثة الأكثر أهمية في أمريكا وهي، تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2006، تقرير القوة العسكرية للصين 2006 وتقرير المراجعة الدفاعية الرباعية الأمريكية الصادر عام 2006. وجاء في التقرير الأخير أن "الصين هي أعظم الدول المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة عسكريا وتملك تقنيات عسكرية مقلقة قد تنافس التقنيات العسكرية المتطورة التقليدية، حال غياب إستراتيجية مواجهة".

¹³ منبر التعاون الاقتصادي في المحيط الهادي، ويعتبر إطارا اقتصاديا قام بمبادرة استرالية سنة 1989 ويضم إلى جانب الولايات المتحدة والصين، استراليا، بروناي، كندا، الشيلي، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا الجديدة، الفلبين، سنغافورة، تايوان، تايلاند وغينيا الجديدة.

¹⁴ منطقة تضم دولا من آسيا وأوروبا، وتعرف تواجدا أمريكيا مكثفا من أجل محاصرة التوسع الصيني في تلك المنطقة التي تحاول هذه الأخيرة تأمين احتياجاتها من النفط والغاز منها، خاصة وان تلك المنطقة ملاصقة لها في بحر قزوين.

¹⁵ إبراهيم غرابية، "الاستراتيجيات المقبلة للولايات الأمريكية"، صوت الأمة العربية، الأحد 5 ديسمبر 2004.

¹⁶ Nixon quoted in James chaceand Nicholas X, Rizopoulos, « towards a new concert of Nations an American perspective », world policy journal, fall 1999.

أعتقد أن هذا الطرح غير وارد خاصة وأن الواقع يشهد نزوعاً أمريكياً نحو تحقيق هيمنة شاملة على العالم والاحتفاظ بهذه الهيمنة في المستقبل المنظور، وهي ما فتأت تعلن صراحة أنها تنوي منع ظهور أي منافس يمكن أن يتحداها وترغب في ترسيخ نظام عالمي أحادي القطب لا عالماً متعدد الأقطاب تصبح فيه التسويات والتنازلات المتبادلة في مصالح الدول المختلفة أمراً ضرورياً، وأصبح الحفاظ على الوضع الراهن الهدف الأول لسياستها الخارجية منذ العام 1991 ويجري تطويع هذا الهدف في أشكال مختلفة بحسب الطابع التعاوني أو القسري للوسائل المعتمدة، كما يعرف العالم، حالياً، انضمام الدول إلى الأقوى الأحلاف القوية بدلاً من الانضمام إلى الجهة الأضعف¹⁷.

الردع النووي كإبحر أساسي

صحيح أن انتهاء الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بقيادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات قد جعل العالم يتنفس الصعداء، بعدما تراجع إلى حد بعيد احتمال اندلاع حرب نووية بين المعسكرين. لكن الواقع يشير إلى أن السنوات التي تلت الحرب الباردة لم تؤد إلى تراجع السباق النووي، بل إن دولاً كثيرة بدأت تفكر جدياً في امتلاك السلاح النووي سواء بحثاً عن مزيد من مقومات القوة أو لتحقيق هدف الردع النووي، أو استشعاراً منها لعدم جدية المجتمع الدولي في التخلص من أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية.

وإذا كان التفوق الكبير للقوة العسكرية الأمريكية على العالم يشتمل على جميع قطاعات وميادين هذه القوة باستثناء المجال الذري، فإن روسيا التي ورثت القوة الذرية السوفيتية السابقة ما زالت تملك ترسانة كبيرة من الأسلحة والصواريخ الذرية التي يمكنها أن تلحق أخطاراً جسيمة بأمريكا وبمصالحها المتعددة في مختلف أنحاء العالم. وسيبقى هذا الخطر الحقيقي قائماً حتى تتمكن الولايات المتحدة من تطوير شبكة الصواريخ الدفاعية التي يسعى الرئيس بوش إلى تنفيذها¹⁸. فبعد الانتهاء من إنشاء هذه الشبكة القادرة على تدمير الصواريخ الذرية الروسية عابرة القارات يمكن لأمريكا أن تتفوق فعلاً في الهيمنة الذرية. ولكن لا يمكن افتراض هذا التفوق قبل إنجاز هذا المشروع العسكري الدفاعي الجبار. وقبل عدة أشهر من أحداث 11 سبتمبر 2001، نشرت مجلة "النيوزويك" الأمريكية مقالة

¹⁷ Stephen Walt, 'Alliance Formation and the balance of power', international security, spring 1985
¹⁸ تحاول الولايات إقامة درع صاروخي مضاد للصواريخ في دول أوروبا الشرقية، إلا أن روسيا تعتبر ذلك مصدر خطر عليها ويمثل تهديداً استراتيجياً لها مستقبلاً، وهو ما يعني فقدان روسيا لقوة الردع في مواجهة الولايات المتحدة، وفي مقابل المعارضة الروسية لهذا المشروع الأمريكي تقترح روسيا استخدام قاعدة الرادار في "كابالا" بجمهورية أذربيجان.

رئيسية عن أهمية التحدي العسكري الصيني لأمریکا في شرق آسيا. ولكن المقالة تضمنت ما يفيد بأن الخطر الأكبر الذي يواجه أمريكا نفسها لا يأتي من الصين ولكن يأتي من روسيا وذلك بسبب امتلاكها للسلاح الذري بكميات كبيرة وبسبب إمكانيات تسرب هذا السلاح إلى أيدي بعض الدول والجماعات المعادية لأمريكا.

وتحاول واشنطن في الوقت الحاضر التخلص من عبء القوة الذرية الروسية ومن احتواء القوة العسكرية الصينية في شرق آسيا، ولكن حتى يتحقق لها ذلك فإن الحكومة الأمريكية لن تقوم بصفة عامة باتخاذ قرارات في السياسة الدولية يمكنها أن تؤدي إلى وقوع رد فعل سلبي قوي من موسكو أو بكين. فالمصالح الأساسية التي لا يمكن المساس بها لهاتين الدولتين معروفة جيدا من قبل واشنطن التي ليس من مصلحتها التعدي عليها، وفي هذا الصدد نشير إلى أهمية منطقة أوراسيا لروسيا كعمق استراتيجي، وإلى التايوان بالنسبة للصين¹⁹.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الإدارة الأمريكية أكثر تشددا تجاه امتلاك دول العالم الثالث للسلاح النووي، بعد أن تمكنت الهند وباكستان عام 1998 من دخول النادي النووي، ولقد أثار ذلك تخوفا أمريكيا، في ظل التوتر الهندي-الباكستاني المستحکم حول إقليم كشمير المتنازع عليه. ونظرا لأهمية البلدين في إستراتيجيتها في شبه القارة الهندية، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي في المنطقة بكبح جماح انتشار السلاح النووي وضبط برنامج إنتاجها منه، إدراكا منها أن حربا بين البلدين ستكون كارثية وفي رفع نسبة مخاطر استخدام الأسلحة النووية في حروب أخرى خاصة في الشرق الأوسط²⁰. أما بخصوص إيران فمازالت أمريكا تسلك معها جميع السبل وعلى مختلف الأصعدة لثنيها على وقف برنامجها النووي²¹، رغم نفي إيران المتكرر عزمها إنتاج أسلحة نووية، وأن غايات برنامجها النووي هي فقط للاستخدامات السلمية في إنتاج الطاقة.

¹⁹ تسعى الصين إلى تجسيد مبدأ الدولة الواحدة بنظامين. فيما تتمسك التايوان بالمطالبة بالاستقلال التام عن الصين. وللإشارة لا تقتصر الخلافات الصينية التايوانية على المسائل الحدودية العسكرية، ولكن توجد بينهما خلافات سياسية وايدولوجية وثقافية أيضا بين نظامين إيديولوجيين متباينين (اشتراكي ورأسمالي ليبرالي). وللوقوف أكثر على هذه الخلافات أنظر: Jean- Pierre, Benoît vermander, La Chine en quête de ses frontières : La confrontation chine-Taiwan, science PO les presses, Paris, 2005.

²⁰ وردت هذه التخوفات في كتاب صدر عن وزير الدفاع الأمريكي في نوفمبر 1997 تحت عنوان: الانتشار: التهديد ووردور الفاعل. Prolefireation : therat and response.

²¹ تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عدة عقوبات على إيران والتي تعود إلى عهد الرئيس السابق بيل كلينتون في 95/03/15 وتمنع الشركات الأمريكية والمواطنين الأمريكيين من إجراء أي تعاملات نفطية مع إيران. وقد استطاعت الولايات المتحدة دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرارات تفرض عقوبات إضافية على إيران منذ ديسمبر 2006 كالحظر التام على تصدير كل أنواع الأسلحة من إيران وحث الدول على عدم تزويدها أو بيعها الأسلحة والصواريخ أو أنظمة الصواريخ وحث الحكومات والمؤسسات المالية على تجنب تزويدها بمساعدات مالية ومنح وقروض باستثناء تلك الممنوحة لأغراض إنسانية.

ويأتي إعلان كوريا الشمالية عن نجاحها في إجراء أول تجربة لتفجير نووي في أكتوبر من 2006²² ليشكل تطورا أمنيا واستراتيجيا خطيرا على الصراع النووي في العالم، ويعيد خلط الأوراق على نحو يفرض على القوى الكبرى ضرورة إعادة النظر في النهج والسياسات الرامية إلى حظر انتشار السلاح النووي في العالم من ناحية، وكيفية التعامل مع الهواجس الأمنية للدول التي تحاول اقتحام النادي النووي من ناحية أخرى. ويرى بعض المحللين أن كوريا الشمالية بهذه التجربة قد نجحت في اختيار التحدي، وأفشلت مشروع الهيمنة، وحققت توازن الرعب، ولم يعد بعد حيازتها السلاح النووي تهديدا وإجبارها على الخضوع والقبول بالمشاريع الأمريكية بقوة السلاح. ولن يكون بإمكان الأمريكيين قهر إرادة هذه الدولة أو ابتزازها.

ونرى في هذه الخطوة دافعا لدول أخرى جديدة للدخول في هذا النادي، ما دام هو السبيل الوحيد لتجاوز سياسة ازدواجية المعايير التي تنهجها أمريكا، وضمان حماية الأمن ومواجهة مشاريع الهيمنة، وجعلها ورقة ضغط في وجه سياسات الولايات المتحدة.

التحديات عبر القومية (الإرهاب)

أضحت الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر مهووسة بأمنها الخاص ومنشغلة بالتهديدات النابعة من مصادر معادية، ذات دوافع إرهابية، أضعف من قوتها بكثير²³، لا تجدي معها أساطيلها البحرية ولا صواريخها بجميع أشكالها.

وحاليا تعمل واشنطن بشكل جدي على تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة في مواجهة الإرهاب²⁴ وعلى إبراز خطر الحركات الإرهابية على أمريكا وأوروبا ومناطق أخرى كبيرة في العالم. ويتضمن هذا الخطر - من المنظور الأمريكي - خطر استخدام الأسلحة الذرية والكيميائية والجرثومية من قبل الإرهابيين. وتقوم واشنطن في ضوء هذا التصور بتقوية شبكات الشركاء العالميين في سبيل استئصال الإرهاب العالمي²⁵.

وعلى الرغم من أن الأعمال الإرهابية ضد المصالح الأمريكية لن تؤثر كثيرا على قرارات ومواقف واشنطن في السياسة الدولية، بسبب وجود قناعة عالمية قوية

²² تعزى الأسباب التي دفعت كوريا الشمالية إلى هذا التصعيد إلى إدراكها أن سلسلة المحادثات التي جرت معها في إطار اللجنة السادسة لم تكن إلا مضيعة للوقت مما كرس شعورها بالعزلة الدولية، إضافة إلى اللامبالاة التي تبديها الولايات المتحدة حيالها ولمطالبها وإصرارها على مهاجمة النظام الكوري الديمقراطي الشعبي، وأخيرا وهو الأهم تقدير كوريا الشمالية أن هذا التوقيت قد يكون الأكثر نفعاً خاصة أن الولايات المتحدة تعاني من مشاكل جمة في العراق وأفغانستان، وهو ما يردعها عن استعمال القوة في حل الأزمة الكورية.

²³ زيبغنيو بربجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

²⁴ تظهر ملامح هذه الاستراتيجية في الأبعاد الآتية: البعد السياسي بخلق الأرضية الدولية المناسبة لمحاربة الإرهاب على صعيد عالمي والحصول على التزام سياسي دولي لذلك، البعد الاستخباراتي من خلال إقرار مبدأ تبادل المعلومات بين الدول عن الحركات الإرهابية والبعد العسكري ويتمثل في تقديم التسهيلات العسكرية الممكنة عند توجيه ضربة عسكرية ضد أي جماعة إرهابية.

²⁵ ستيفين ميتز، هل ستستثمر ثورة رامسفيد؟ ترجمة يوسف حارثة، www.Projectsyndicate.net

برفض الخضوع لمطالب الإرهابيين، فإن من شأن انشغال واشنطن بمحاربة الإرهاب أن يترك بعض التأثير على إستراتيجيتها وسياساتها الدولية بطريقة أو بأخرى.

ويرى الكثيرون أن دعوى محاربة الإرهاب لم تكن إلا أحد وسائل أو أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق مصالحها الإستراتيجية حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتيجيين لفرض الأجندة الأمريكية. ولعلم هذا ما كان تقصده الإدارة الأمريكية من غزوها للعراق واحتلاله لتأمين السيطرة على آباره النفطية وضمان تواجد دولة حليفة في منطقة محيطة بقوى الشر²⁶، ومن ثم مبادرة الساحل الأفريقي الكبير، هذا إلى جانب المبادرة الخاصة في غرب أفريقيا " الاستثمار النفطي الأمريكي في خليج غينيا " ومبادرة الجنوب الأفريقي لمحاربة الإرهاب وفق "البرنامج العابر للصحراء" بميزانية من المنتظر إلى تصل إلى المائة مليون دولار سنويا مع حلول 2007، وهو البرنامج الذي سوف يشمل إلى جانب أمريكا، ستة عشر بلدا أفريقيا من بينها المغرب والجزائر وتونس، ويهدف إلى تعزيز قدرات هذه البلدان على تأمين حدودها²⁷. وفي السياق نفسه تبحث، حاليا، الولايات المتحدة على إيجاد دولة ما لاحتضان مقر لقيادة عسكرية جهوية في إفريقيا تحت اسم "أفريكوم"²⁸ تتولى حماية مصالحها السياسية والاقتصادية²⁹ تحت غطاء محاصرة الإرهاب والقاعدة.

والحقيقة هي أن هاجس تنظيم القاعدة مازال يشغل بال المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين رغم كل المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي انتظمت في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب منذ تفجيرات سبتمبر. وفي هذا الإطار يمكن فهم المناورات الأمريكية الأطلسية المشتركة مع قوات بعض بلدان غرب إفريقيا في يونيو 2005 للتدريب على مكافحة "جماعات إرهابية" ومحاولات إيجاد جيش مشترك لمواجهة تحديات ما يسمى بالإرهاب بل يمكن فهم كذلك سياسات تجزيم المنطقة بسلسلة من القواعد العسكرية.

وفي نظري، لن تستطيع الولايات المتحدة حل القضايا عبر القومية مثل الإرهاب والهجرة غير المشروعة وانتشار المخدرات والأمراض بمفردها، أو بطريقة أحادية متجاهلة المؤسسات الدولية وعدم المبالاة بمشاغل الإنسانية القلقة، ما لم توفق بين

²⁶ خاصة إيران وسوريا

²⁷ الملاحظ أن الولايات المتحدة لن تتولى هذه الأعمال بنفسها بسبب انشغال قواتهم في العراق وأفغانستان في الوقت الحالي. فضلا عن المخاطر التي قد تنتجها مثل هذه المخططات فوق أراض صحراوية شاسعة.

²⁸ من المنتظر. حسب إعلان وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن تتوزع هذه القيادة في دول أفريقية عدة بدل أن تتمركز في بلد واحد، خاصة بعد إعلان دول شمال إفريقيا رفضها للمقترح الأمريكي بإقامة تلك القيادة في بلدانها، مباشرة بعد الزيارة التي قام بها نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية راين هنري لتلك الدول خلال النصف الأول من شهر يوليو 2007.

²⁹ للوقوف على المصالح الأمريكية في أفريقيا انظر: Michelle copains , politique Africaine, Khatala, Paris, 1981 و Niagale bagayoko-penone, Afrique les stratégies Françaises et Américaines, Paris, 2003

قوتها الطاغية وجاذبيتها الاجتماعية المغربية والمضطربة في آن معا، خاصة وأن القوة العسكرية وحدها ما عادت تكفي لإحراز الهيمنة أو التغلب على التهديدات عبر القومية، ومن أخطرها ظاهرة الإرهاب.

اعتبارات السيادة الوطنية للدول

مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلا على هذا النطاق بصورة تدريجية، وظهور العديد من القيود³⁰، كما عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية خاصة في ظل ظاهرة العولمة التي أدت من الناحية الموضوعية إلى تجاوز الولاءات القديمة (الدين، الوطن، الأمة)، وانخفاض حجم وفعالية الوظائف التي تقوم بها الدولة، وظهور قضايا وعلاقات ومؤسسات تعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية والشؤون الدولية. وظهور مفاهيم جديدة متعددة من بينها: التجمع والاعتماد المتبادل والمجتمع الدولي والنظام العالمي والاقتصاد العالمي، وقد تم تقديم هذه المفاهيم كوسيلة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة³¹.

وعلى ضوء هذه المتغيرات لم تعد فكرة السيادة المطلقة مقبولة ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمرا مسلما به كما كان في الماضي، بل صبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت شأنًا داخليا مقبولا ويراه البعض ضروريا وواجبا، ومن هنا تراجع دور الدولة وانحدرت قوتها أمام تعاضل قوة مؤسسات أخرى كالشركات متعددة الجنسيات³² والمنظمات الدولية، وسمحت للدول العظمى، كالولايات المتحدة، للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول تارة باسم

مبدأ التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وتارة أخرى بدعوى المس بالأمم والسلام الدوليين مهددة باستخدام القوة تحت غطاء الشرعية الدولية، خاصة وأن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أصبح عصا بيد دبلوماسيتها تلوح به متى تشاء.

³⁰ لا يمكن ان يكون التفاوت في القوة المصدر الوحيد للقيود على سيادة الدولة وإنما هناك مصادر أخرى يمكن إجمالها , بالإضافة إلى شكل موازين القوى بين الدول, في الثورة التكنولوجية المتسارعة, ووسائل الاتصال, وترتيبات التكامل الإقليمي والعالمي.

³¹ Joseph A. camilleri and Falk, the end of sovereignty, Elgar LTD, London, 1991.

³² هناك من يتبنى سيناريو اختفاء السيادة (الدولة القومية) لصالح الشركات متعددة الجنسيات بصفة تدريجية, وهو طرح مبعثه الاعتقاد في ان الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الصعد.

لكنه من الخطأ أن نعتقد أن العولمة في ظل النظام الدولي الحالي، الخاضع لأحادية القوة الأمريكية، قد قصت أو سوف تقضي على مبدأ السيادة الوطنية للدول. فالدول ما زالت تراعي في اتخاذ قراراتها السياسية مصالحها الوطنية للدول وتضمها فوق أي اعتبار آخر. ولدينا أمثلة عديدة من العالم والتي توضح وتبين وجود اختلافات واسعة ومتنوعة في أسبابها وقوتها بين أمريكا من طرف وبين بعض الدول التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية وإستراتيجية قوية مثل السعودية ومصر والمكسيك وباكستان. ولقد عارض أصدقاء أمريكا من العرب قبل عدة أشهر سياستهم ضرب احتلال العراق. وحتى دولة حليفة جدا لأمريكا مثل تركيا نجدتها تعارض بعض توجهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط³³. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فما زال المجتمع الدولي يضم مجموعة من الدول والجماعات السياسية التي تعادي الولايات المتحدة علنا مثل إيران وكوبا وكوريا الشمالية وحزب الله في لبنان، وبدرجة أقل ليبيا³⁴ وفنزويلا وسورية وغيرها من الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية.

ونرى أن التكامل أو الاندماج الإقليمي³⁵، برغم نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل هذه الكيانات غير القومية، يمثل مخرجا حقيقيا من بوتقة الهيمنة على أساس أن ما لا تستطيع أن تحققه دولة بمفردها قد تتمكن من أن تفعله بتكثيف إمكانياتها مع غيرها من الدول وباعتباره آلية يمكن للدول من خلاله الحفاظ على وحدتها الإقليمية واندماجها الوطني، ولاحتواء الصراعات داخل الدولة أو فرض النظام العام، من خلال الاستفادة من قدرات عسكرية تفتقد إليها هذه الدول. بالرغم من الصعوبات التي قد تعترض إقامة مثل هذه المجموعات الإقليمية، تتعلق بنموذج العلاقات بين الدول الداخلة أو التي تنوي الدخول في علاقة التكامل، وكذلك بالممانعة الخارجية لجهود التكامل من قِبل القوى العالمية المهيمنة.

ضغط الرأي العام العالمي³⁶

³³ معارضة الحرب الأمريكية على العراق، ومعارضة سياستها تجاه الأكراد خاصة وان الموضوع الكردي يعتبر من المواضيع الحساسة لدى الأتراك باعتباره أمرا يمس الأمن القومي التركي، ولذلك ظل هذا الموضوع على الدوام حكرا على المؤسسة العسكرية التركية، الانفتاح التركي على سوريا التي تمثل لأمريكا دولة "مارقة"، الى جانب القلق التركي من تحميل الكونجرس الأمريكي لتركيا مسؤولية مجازر الأرمن في بداية القرن الماضي.

³⁴ يجمع البعض على تغير سياسة المواجهة الليبية تجاه الغرب وخاصة حيال الولايات المتحدة، بعد العقد الماضي، وتعود أسباب ذلك إلى: 1- حاجة ليبيا إلى التقنية والاستثمار الغربي 2- حاجة النظام الليبي إلى قبول غربي من أجل دعم الموقف الرسمي داخليا 3- والحاجة الليبية إلى دعم غربي لسياستها الخارجية تجاه إفريقيا.

³⁵ يقصد بالاندماج الإقليمي تجميع القوى والتوحيد على مستوى فوقي من خلال عمليات السوق، ومن خلال التنسيق على مستوى السياسات من أجل إنشاء نظم فوقيّة في قطاعات معينة، وهناك ثلاثة مستويات لهذا الاندماج: النظم الفوقية التطوعية والنظام الإقليمي (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي...) ولجان التنسيق القطاعية (اللجان المشتركة بين الدول العربية...).

³⁶ هو تلك الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافق في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة.

منذ بدأت تبرز الإرهاصات الأولى لظاهرة الهيمنة، بتكسر انهيار منظومة المعسكر الشرقي وتقوية مؤسستي بروتن وودر وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتفجير حرب الخليج الثانية وانتصار نظام السوق وتزايد الطفرة التكنولوجية، بدأت أصوات الحركات الاحتجاجية تتعالى، مكونة من أكاديميين وعلماء المستقبلات ورجال الاقتصاد، لنقد مظاهرها وآثارها، وتبيان خلفياتها السياسية والفلسفية وتعريتها مرجعيتها والتأكيد على خطورة تصورها "الأحادي" لقيادة العالم، وبالتالي الاعتراض على مؤسسات أريد لها أن تكون "عالمية"³⁷، وعلى ممارسات وسياسات فرضتها هذه المؤسسات بقوة الترغيب والترهيب في أحيان كثيرة، والتي أدت إلى إقصاء وتهميش دول وقارات وجهات وفضاءات.

ومن أجل ترجمة أفكارها إلى أرض الواقع والتأثير في القرارات المجسدة للهيمنة ومحاصرة متخذيها تسعى الحركات الاحتجاجية³⁸، في كثير من الحالات، إلى تجييش الجماهير معتمدة على وسائل الإعلام والتنظيم في تجمعات عالمية³⁹، مشكّلة رأيا عاما عالميا، وذلك بالرغم من اختلاف انتماءاتها الجغرافية والسياسية وطبيعتها نشاطاتها الجموعية وتمايز مرجعياتها الإثنية والثقافية والدينية وتضارب مشاريعها المستقبلية، بغض النظر عن درجة تقدم الدول الوطنية التي تنتمي إليها. وهي لا تروم الوصول إلى السلطة⁴⁰ ولا تدافع عن مطالب فئات محددة على عكس النقابات، ولا تتوفر على برنامج اقتصادي أو سياسي كما هو الشأن للأحزاب، ولا تتوفر على سلطة تقريرية تملك القدرة على فرضها وإشاعتها.

ويعرف العالم حاليا شبكة عالمية كبرى تضم ملايين الأفراد وعشرات الآلاف من المؤسسات غير الحكومية (التي تشكل صمام الحركة العالمية) والمنظمات الاجتماعية والإعلامية والتي تحاول مقاومة الأبعاد الوحشية للعولمة⁴¹، وهيمنة الشركات الكبرى على موارد العالم دون اعتبار لحقوق المجتمعات والمواطنين والتلوث البيئي وتدمير الثقافات واللغات والصناعات الوطنية⁴².

³⁷ صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المجموعة الأوروبية، المنتديات العالمية.....

³⁸ للإطلاع أكثر على ذلك تأثر وفعاليتها هذه الحركات الاحتجاجية انظر Eddy fourgie, l'influence des mouvements contestataires, colloque "les mobilisation altermondialistes", 3-5 Decembre 2003.

³⁹ يعتقد البعض انه يمكن أن تتحول، مستقبلا، هذه الحركات إلى مجتمع مدني عالمي.

⁴⁰ Eddy Fougier, la mondialisation : 1^{er} refus, www. Ifri. Org

⁴¹ يرى بعض المفكرين الغربيين ان هناك حركتين متناقضتين داخل ظاهرة العولمة، الأولى يطلق عليها العولمة من "أعلى" ويقصد بها حركة وتفاعلات المؤسسات الدولية الكبرى التي تسعى إلى تدشين نظام اقتصادي دولي جديد عابر للحدود، أما الحركة الثانية فيطلق عليها العولمة من "أسفل" ويقصد بها حركة المجتمع المدني العالمي الراض لهذه العولمة.

⁴² سمير أمين وفرنسوا أونار، مناهضة العولمة، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

وقد كان أول إعلان دولي رافض للعولمة قد تمثل في مظاهرات الاحتجاج العنيف من 40 ألف متظاهر ضد إطلاق جولة تفاوض جديدة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في نوفمبر 1999. وبعد سياتل انتقل المناهضون إلى براغ (التشيك) في سبتمبر 2000 وبعدها في نيس (فرنسا)، أما قمة الأحداث فكانت في جنوة (إيطاليا) في 20 يوليو 2001 حيث تجمع 200 ألف متظاهر محتشدين ضد اجتماع زعماء الدول الصناعية الكبرى. وبذلك أصبح مناهضو العولمة متواجدين في كل تجمع من شأنه أن يمس حقوق الفقراء أو العمال أو الفلاحين أو البيئة أو الدول النامية، مثل منتدى دافوس الاقتصادي وقمة الأرض واجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين وجولات منظمة التجارة العالمية وقمة الدول الصناعية واجتماعات الاتحاد الأوروبي.

ورغم تركيز الحركات الاحتجاجية على المطالب الاقتصادية فإن أجندتها لا تخلو من مطالب سياسية، حيث أظهرت واقعة 11 سبتمبر مدى تعاطف مناهضي العولمة مع التيار المعادي للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وضد حربها في أفغانستان.

وإذا كانت المسيرات والمظاهرات - خاصة تلك المناهضة للحروب الاستعمارية - هي تجل تقليدي للرأي العام العالمي، فإن ما حدث في يوم 15 فبراير 2003 لمناهضة الحرب الأمريكية على العراق يتجاوز هذا التجلي، ليس فقط من حيث الاتساع الجغرافي والكم، وإنما أيضا من حيث طبيعتها القوى المشاركة والتكوين القومي ودلالاته. فأكثرية القوى المشاركة في تلك المظاهرات والمسيرات العالمية هي طلائع لنشاطية مدنية منظمة لها حضور عالمي. فكان تلك القوى لم تتدفق إلى شوارع المدن في جميع أنحاء العالم فجأة للاحتجاج على حدث منفرد أو أكثر، وإنما هي قوى مدنية ذات نشاطية سابقة بمناسبة أحداث سابقة وعديدة. ويتفق الكثيرون على أن يوم 15 فبراير ليس مجرد تجسيد للمعنى التقليدي للرأي العام العالمي وإنما هي تجسيد لقيم مدنية وسياسية أو مصالح عالمية أو فوق قومية وعابرة للحدود بين القوميات نشأت على أرضية الشعور والإيمان بقيم مشتركة للبشرية⁴³، مما دفع المهتمين بالرأي العام العالمي إلى اعتبارها إرهابا قويا على ظهور مقومات مجتمع مدني عالمي.

ومن المؤكد أن هناك عوامل مختلفة تحول دون تحول هذه الحركات إلى رأي عام عالمي فعال بسبب سيطرة الولايات المتحدة ودول الشمال على النظام الإعلامي الدولي (دكتاتورية اتصالية)، وعدم فعالية المنظمات الدولية وغياب ثقافة عالمية ناهيك عن مشكلت العادات والقيم واللغة.

⁴³ محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي ومناهضة الحرب"، www.Islamonline.net.

موقف الحلفاء في أوروبا

يبدو الاتحاد الأوروبي الآن أكثر شغفا من أي وقت مضى ليصبح قطبا مستقلا في عالم متعدد الأقطاب، ويعطي اهتماما كاملا لدوره الدولي، ولا ينوي فقط أن يقتصر نفوذه على الشؤون الأوروبية لكنه أيضا أن تختلف سياسته عن سياسة أمريكا لحماية مصالحه على الساحة العالمية، والرفع من مستوى تواجده حضوره في آسيا وأمريكا اللاتينية حيث محيط النفوذ التقليدي للولايات المتحدة⁴⁴.

وعلى الرغم من الانسجام والتفاهم الظاهري بين الأمريكيين والأوروبيين وتطابق الآراء حول معظم القضايا الدولية الساخنة، فإنه لا يمكن إغفال الخلاف الذي يأخذ أشكالا ظاهرية وأخرى خفية بين هاتين القوتين، والتي يرجع أغلبها إلى عوامل اقتصادية بحتة⁴⁵.

إلا إنه على الجانب السياسي، منذ أحداث 11 سبتمبر، ظهرت العديد من القضايا التي تعارض فيها أوروبا المواقف الأمريكية ولقد نجحت بالتأثير في بعضها، فقد سبق للمعارضة الأوروبية أن أدت إلى تأخير قيام واشنطن بضرب صربيا، ولم تحصل على موافقة أوروبا إلا بعد المجزرة التي ارتكبتها ميلوسوفيتش في حق شعب كوسوفو، هذا بالرغم من المشاكل التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي بخصوص الاتفاق على رسم سياسة مشتركة موحدة، حيث في كثير من الحالات تنأى كل دولة من الاتحاد بسياسة مستقلة عن الأخرى⁴⁶.

فمثلا فرنسا مع ازدياد تبرمها من الإستراتيجية الأمريكية التوسعية⁴⁷، أبدت الكثير من اعتراضاتها تجاه الحرب الأمريكية على العراق داخل الأمم المتحدة أو خارجها⁴⁸، ورفضت القوانين الأحادية التي صدرت عن مجلس الشيوخ الأمريكي بمعاقبة الشركات غير الأمريكية التي تستثمر في إيران وكوبا، كما بدأت تقاوم

⁴⁴ توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العديد من الخلافات العنذية والتي تقع تحت عنوان سياسات الأمن الدولي، أولها رفض السياسات الأمريكية الجديدة مثل الحرب الاستباقية، ورفض التركيز على الجانب العسكري وحده في مواجهة مشكلات العالم، مثل الإرهاب=الدولي، أو الأزمات والنزاعات الإقليمية، والدور المستقبلي لحلف الشمال الأطلسي وضبطه، وبالتالي ضبط السياسات الأمريكية تجاه الأمم المتحدة.

⁴⁵ يجمع المهتمون بالشأن الاقتصادي الدولي بان الخلافات الاقتصادية بين أمريكا وأوروبا تعكس خلافا واضحا بين القطبين حول القواعد الأساسية التي تقوم عليها التجارة العالمية وعملية تحريرها.

⁴⁶ منذ تشكيل الاتحاد الأوروبي عام 1992 شرعت المفوضية الأوروبية بتشكيل بذية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة أوروبية موحدة ومفصلة، بل سعت إلى التوفيق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقضة والمتباينة حسب الموضوع.

⁴⁷ الواقع أن هناك حساسية في العلاقة بين فرنسا وأمريكا لخصها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين بقوله: " لقد توصلنا إلى صيغة أن نكون قادرين على أن نقول: نعم إذا كانت نعم في مصلحتنا، وان نقول لا إذا كان ذلك يمس بأهدافنا الحيوية"، انظر: سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم... حرب باردة جديدة، مركز الإعلام العربي، ط 1، القاهرة، 2003.

⁴⁸ Paul Marie-de la gorge, les ravages d une guerre arbitraire, seul contre tous, le monde diplomatique, avril 2003.

المحاولات الأمريكية للتدخل في مناطق نفوذها القديم داخل القارة الأفريقية، تحديداً في مناطق غرب أفريقيا والبحيرات، وكذلك تشاد التي تسلسل إليها الأمريكيون من خلف فرنسا منتزعين منها عقود استكشاف وتطوير إنتاجها النفطي الذي كانت فرنسا تعول عليه مستقبلاً، وهو ما دفع فرنسا إلى عقد تحالفات اقتصادية وسياسية جديدة في المنطقة خاصة مع السودان، وتحالفاً استراتيجياً مع الصين لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين على مستوى العالم، وخلق نظام عالمي جديد يقوم على توازن القوى. أما ألمانيا أصبحت لا تعلق أهمية كبرى على المشروع الأوروبي، بل تعطي الأولوية لسياسة توسعية نحو شرق وجنوب شرق أوروبا. وأن الولايات المتحدة ترحب بهذا الخيار في مقابل أن تسير ألمانيا في سياق واشنطن على صعيد السياسة العالمية⁴⁹.

يشير الواقع الدولي إلى أن الولايات المتحدة ما تزال تملك وسائل التأثير على الاتحاد الأوروبي أهمها:

الوسائل المؤسسية: وتتمثل في المعاهدات والتحالفات الأمريكية-الأوروبية واتفاقيات التجارة العالمية المشتركة والمنظمات الإقليمية والدولية التي تضم الأوروبيين جنباً إلى جنب مع أمريكا، مثل حلف الشمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية...

الوسائل الوظيفية: وتتمثل في النخب السياسية والاقتصادية التي تدخل ضمن شبكة المصالح الأمريكية، وذلك على خلفية التداخل والانفتاح المتبادل بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي الغربي، والذي يمكن اعتبارهما اقتصاداً موحداً يعمل وفق آليات قوى السوق الرأسمالية.

الوسائل الأمنية والسياسية: فالسياسة الخارجية الأوروبية ترتبط بالأمن الأوروبي وذلك وفقاً لبنود السياسة الخارجية والدفاع المشتركة التي ظلت تتبناها دول الاتحاد الأوروبي، ووفقاً لهذه البنود لن تستطيع أي دولة أوروبية أن تنهج سياسة خارجية خاصة بها لا تتماشى مع اعتبارات مبادئ الأمن والدفاع الأوروبي، وعلى خلفية سيطرة أمريكا على اعتبارات الأمن والدفاع الأوروبي بسبب الدور القيادي الذي منحته اتفاقية حلف الناتو لأمريكا⁵⁰.

⁴⁹ سمير أمين، الصراع الصهيوني/ العربي على ضوء المشروع الأمريكي للسيادة العالمية. www.Thirdworldforum.net
⁵⁰ للوقوف على حقيقة سيطرة الولايات المتحدة على الحلف الاطلاسي أنظر مقالة: Paul Marie de la gorge, L'aliance atlantique, cadre de l'hégémonie américaine, le monde diplomatique, Avril 1999.

ونرى أن الاتحاد الأوروبي وإن كان لا يريد للولايات المتحدة أن تفرض قيادتها الأحادية على العالم، وسعيه لنظام عالمي قائم على تعدد الأقطاب ومركزية الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإنه مع ذلك ليس مستعدا لفتح ملف تقرير مصير السياسات الدولية، فهو يشارك بشكل أو بآخر في القرار من خلال المؤسسات الدولية رغم أن واشنطن تنحو أكثر فأكثر إلى تهميشه، كما أنها تخشى من أن يؤدي توسيع دائرة مشاركة الدول الأخرى غير الغربية إلى إضعاف مواقعها الحالية في السياسة الدولية، ففي هذه الحالة لا يكون تحديد إرادة سياسة الهيمنة الأمريكية لحساب الاتحاد الأوروبي ولكن لصالح قوى دولية جديدة أخرى آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية مستبعدة اليوم كليا من نظام القرار الدولي.

السياسة المحلية الأمريكية

تبدو الولايات المتحدة قوية إذا ما قيست بحجم اقتصادها وقوتها العسكرية وقوتها اللينة⁵¹ على الصعيد الثقافي، لكنها تعاني خلاا بنويا سوف تحد من فعاليتها ومن المدة التي ستستمر خلالها بلعب دور شبه إمبريالي في العالم بسبب تبعيتها المتزايدة لرأس المال الخارجي في تمويل الاستهلاك الخاص والعمومي. وتاريخيا، من الصعب جدا إيجاد سوابق لإمبراطوريات استمرت لفترة طويلة بعد أن أصبحت معتمدة بشكل مفرط على الاقتراض الخارجي. ويظهر الخلل الثاني على مستوى القدرة على التجنيد، فالولايات المتحدة بلد مستورد للموارد البشرية، ولا يمكنها بالتالي أن تجسد طموحاتها في الهيمنة عبر الاستعمار المباشر. وفي الوقت ذاته، فإن جيشها الذي يتشكل أساسه من المتطوعين مشتت عبر العالم كنتيجة للتدخلات العسكرية الكبيرة الجارية في كل من أفغانستان والعراق، وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تعاني أيضا مما يمكن تسميته خلاا في التركيز، فالؤسسات التي هيمن عليها الجمهوريون وتقاليدنا السياسية جعلت من صياغة التوافق حول مشاريع طويلة الأمد لبناء الأمة شيئا صعبا⁵².

وبخصوص الدور الخارجي، فلم يكتب للتدخلات الأمريكية أن تعيش طويلا، بخلاف القليل من الاستثناءات، حيث أن الجيش الأمريكي بقي 50 عاما في ألمانيا

⁵¹ في هذا الصدد يقول المنظر الأمريكي " جو زيف ناي " ... الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قوية، فعلى الأمريكيين أيضا أن ينتبهوا إلى قوتنا الناعمة (اللينة). ماذا اعني بالقوة الناعمة بالتحديد؟ القوة العسكرية والقوة الاقتصادية كلاهما أمثلة على القيادة القاسية والتي يمكن استعمالها لاقناع الآخرين بتغيير مكنها ان تستند إلى مبدأ " العصا والجزرة -"، ولكن هناك طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام وممارسة القوة. فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لان الدول الأخرى تريد اللحاق بها واتباعها إعجابا بقيمتها أو تقليدا لنموذجها أو تطلعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها. في هذا الاتجاه من الأهمية بمكان أن تضع برنامجا في السياسة الدولية يجذب الآخرين إليك، كما أن تجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوة العسكرية أو الأسلحة الاقتصادية. هذا المظهر أو الجانب من القوة (جعل الآخرين أن يريدوا ما تريد أنت) هو ما أسميه أنا بالقوة اللينة، هذه الطريقة تكسب الناس بدلا من إجبارهم. انظر: Joseph s. nye, bound to lead, the changing nature of American power, New York , Basic books, 1990

⁵² Niall Ferguson, « A world without power », Foreign policy, July, N. 04, 1996

واليابان وكوريا، إلا أن بقاءه لم يستمر طويلاً في الضليبيين وجمهورية الدومينيكا وهائيتي وفيتنام⁵³، دون أن ننسى لبنان والصومال. وتبدي استطلاعات الرأي⁵⁴ الحديثة أن الناخبين الأمريكيين أقل استعداداً للتضحية بدماء الأمريكيين وبموارد بلادهم في تدخلات خارجية عما كان عليه الحال خلال حرب فيتنام، ولكن هذا لم يقع في حالة العراق الذي ما يزال تحت الاحتلال الأمريكي رغم الأعداد الكثيرة من جثث الجنود الأمريكيين التي تتساقط يوماً بعد يوم.

وإذا كان من الغبن نكران مختلف مظاهر التنديد وأشكال الاحتجاج التي تمت من لدن أطراف عدة من الشعب الأمريكي ضد اعتماد "سياسة العنف والتقتيل" التي تنهجها حكومته أياً ما تكن الأسباب والمبررات، فإنه مع ذلك لا يمكن أن ننسى أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي دأبت على الاستهتار بضغطات رأيها العام أو بجزء منه، وأصبح من شبه المسلم به عدم المراهنة على ذات الرأي لا في شكله ولا في مضمونه.

ويرى ذ. يحيى اليحياوي أن الأمر ليس كامناً في معطيات ذاتية ملازمة لذات الرأي العام الأمريكي، ولكن أساساً لأنه محكوم بثلاث خلفيات هامة ما فتئت توجهه وتفضل في صيرورته بعمق⁵⁵:

- فالرأي العام الأمريكي بكل فصائله ومكوناته (صحفيين ومثقفين وفنانين وجماهير عادية) منغلق في معظمه على ذاته، يختزل العالم في بلاده ولا يعير أهمية لقضية ما بالعالم إلا إذا كان لها تأثير مباشر على مستوى حياته أو مستقبله.
- والرأي العام الأمريكي رأي مخترق حتى النخاع من لدن شبكات إعلامية لا تتوانى في "تخديره" وتقديم ما يرضي هذه الجهة أو ترنضيه تلك بشأنه.
- ثم إن الرأي العام الأمريكي (بحكم انغلاقه وتدني معرفته بالآخر وعدم اهتمامه بما يقع خارج بلاده)، هو رأي عام مزاجي وعضوي وهين الاستقطاب.

خلاصة

من الواضح أن نزوع الولايات المتحدة إلى السيطرة الشاملة وتأمين وسائلها العسكرية والسياسية والرمزية لتحقيق هيمنتها على العالم يعكسها هو نفسه فراغ

⁵³ دام التواجد الأمريكي في الفيتنام ما بين 1965 و 1973 ولقي خلال الحرب التي شنتها أمريكا على الفيتنام حوالي 58000 أمريكي حتفهم.

⁵⁴ تعرف الولايات المتحدة عدة مؤسسات يعهد إليها القيام باستطلاعات الرأي في أميركا مثل: Washington post/ABC و Associated Press و uipi/ Zogby و Post/ ABC و Bloomberg/ LA Times و AP و News week.

⁵⁵ يحيى اليحياوي، في مدى المراهنة على الرأي العام الأمريكي لردع العدوان على العراق، جريدة العلم، فاتح ماي 2003.

القيادة الدولية والتعددية، فالولايات المتحدة لا تنجح في فرض انفرادها في تنظيم شؤون العالم إلا لأن القوى الدولية الأخرى، وفي مقدمتها أوروبا واليابان وروسيا بالإضافة إلى الصين والهند والدول النامية الكبيرة، لم تنجح في فرض تصور تعدي أو صيغة ناجحة للمفاوضات المتعددة الأطراف على هذه القيادة، وسوف تستمر الولايات المتحدة في فرض تصورها الأحادي وفرضها لجدول أعمالها وتصوراتها الخاصة على حقل السياسة الدولية طالما بقيت الدول الأخرى غير قادرة على تكوين قوة يمكن أن توازي القوة الأمريكية أو تعادل من طغيانها المادي الحقيقي وتفرض عليها التفاوض على مصالحها القوية لا فرضها كمصالح عالمية.

والنتيجة أن الانفرادية الأمريكية ليست حتمية تاريخية، بالرغم من التفوق الواضح للولايات المتحدة ولكنها تعبير عن إخفاق الدول الأخرى في التوصل إلى تفاهم يعمل على تكوين قطب دولي قادر على موازنة القوة الأمريكية وفرض قيادة عالمية قائمة على تطوير صيغة للمفاوضات الدولية متعددة الأطراف كإطار لمعالجة القضايا الدولية جميعاً، بما في ذلك علاقات الولايات المتحدة مع بقية دول العالم.

الدكتور يوسف عنتر

باحث في العلاقات الدولية

أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات

بالناظور

المملكة المغربية

نشر هذا المقال بالمجلة الدولية العدد الخامس سنة 2008

ينشر هذا المقال بموقع nadorsite.c.la بعد إذن الدكتور شخصياً